



قضية الإيمان بين مذهب السلف والمرجئة والمعتزلة والخوارج

Irfan Wahyu Azhari
Universitas Darussalam Gontor

الملخص

إن مسألة الإيمان من المسائل ما تكون الحاجة إلى معرفتها ماسة لكون المسائل المندرجة تحتها متوقفة على معرفة حقيقة الإيمان. والمنهج الذي سلكه الباحث هو المنهج التحليلي النقدي والمقارن، فيقوم بتحليل أقوال كل طائفة ثم. نقد ما استحق له من الأقوال مع المقارنة بينها. وبعد مرور البحث، استنتج المؤلف أن مذهب السلف رأى أن الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأنه ليس شيئاً واحداً بل يتجزأ. وأما المرجئة من الجهمية والكرامية بخلاف ذلك، وهو إن الإيمان قول دون عمل مع بعض اختلافهما فيه، وأنه شيء واحد. وأما المعتزلة فواقت الخوارج في أن الإيمان شيء واحد لا يتجزأ، وهو قول وعمل كما ذهب إليه مذهب السلف، بيد أنهم رأوا عدم زيادته ونقصانه. وبعد تحليل ونقد ما في أقوال كل ومقارنتها، استنتج الباحث على أن مذهب السلف أرحم وأصوب من غيرهم، لموافقهم صحيح المنقول مع صريح المعقول.

الكلمة المفتاحية: الإيمان، السلف، المرجئة، المعتزلة، الخوارج

ABSTRACT

The issue of faith is one of the issues that the need to know is urgent because the issues falling under it depend on knowing the truth of faith. The approach taken by the researcher is the analytical-critical and comparative approach, and then he analyzes the sayings of each sect. Criticism of what he deserves to say with comparison between them. After the research, the author concluded that the doctrine of the predecessor saw that faith is saying and action, increases with obedience and decreases with disobedience, and that it is not a single thing but is divided. As for the Murji'ah from the Jahmiyyah and the Karamiah, it is different from that, which is that faith is a statement without action with some of their differences in it, and that it is one thing. As for the Mu'tazila, they surpassed the Kharijites in that faith is one and indivisible thing, which is speech and action, as was the view of the predecessors, but they saw no increase or decrease. After analyzing and criticizing each of the sayings of each and comparing them, the researcher concluded that the madhhab of the Salaf is more likely and more correct than others, due to their agreement with authentic transmissions with explicit reasonableness.

Keywords: *Faith, the Salaf, the Murji'ah, the Mu'tazilah, the Kharijites*

ABSTRAK

Masalah keimanan merupakan salah satu masalah yang perlu diketahui secara mendesak karena masalah-masalah yang berada di bawahnya bergantung pada mengetahui kebenaran iman. Pendekatan yang dilakukan peneliti adalah pendekatan analitis-kritis dan komparatif, kemudian ia menganalisis perkataan masing-masing aliran. Kritik atas apa yang pantas dia katakan dengan perbandingan di antara mereka. Setelah melewati penelitian, penulis menyimpulkan bahwa doktrin para pendahulu melihat bahwa iman adalah perkataan dan perbuatan, bertambah dengan ketaatan dan berkurang dengan ketidaktaatan, dan itu bukan satu hal tetapi terbagi. Adapun Murji'ah dari Jahmiyyah dan Karamiah berbeda dengan itu, yaitu iman adalah pernyataan tanpa perbuatan dengan beberapa perbedaan di dalamnya, dan itu adalah satu hal. Adapun Mu'tazilah, mereka melampaui Khawarij dalam keyakinan itu adalah satu dan hal yang tak terpisahkan, yaitu ucapan dan tindakan, seperti pandangan para pendahulu, tetapi mereka tidak melihat peningkatan atau penurunan. Setelah menganalisis dan mengkritik masing-masing perkataan dan membandingkannya, peneliti menyimpulkan bahwa mazhab Salaf lebih

mungkin dan lebih benar daripada yang lain, karena kesepakatan mereka dengan transmisi otentik dengan kewajaran yang eksplisit.

Kata kunci: *Iman; Salaf; Murji'ah; Mu'tazilah; Khawarij*

المقدمة

إن مسألة الإيمان والبحث عن حقيقته من الأصول المهمة معرفتها لدى كل أحد. إذ أن عدم الضبط في هذه المسألة، سيؤدي إلى خلل في المسألة المندرجة تحت قضية مسمى الإيمان وحقيقته كسألة زيادة الإيمان ونقصانه ومسألة الأسماء والأحكام. وإنه قد شاعت أقوال من خاض في هذه المسألة منذ القرون الأولى، ما إذا تؤملت أقوالهم، اتضح أن منهم من أخطأ جملة، ومنهم من أصاب تارة وأخطأ تارة أخرى.

وما أُراده الباحث هنا عرض أقوال كل طائفة من مذهب السلف والمرجئة والمعتزلة والخوارج. وسبب اختياره هذه الطائفة الأربعة لأنه عدت أقوالهم أصولاً لمبحث الإيمان. والمراد بالإيمان هنا ليس أركانه، بل حقيقة مسماه. فدار الكلام حول معناه ومسألة زيادته ونقصانه، وما أقوال كل منهم عن الإيمان هل هو شيء واحد أو يتجزأ.

مذاهب الطوائف في الإيمان

مصدر آمن يؤمن إيماناً فهو مؤمن^١، وهو من الأمن ضد الخوف^٢. وقال الراغب: ((أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف))^٣ وقد عرف الإيمان في اللغة

1 أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تهذيب اللغة ت: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: دار القومية العربية، القاهرة ١٩٣١هـ، ج ٥١ ص ٣١٥

2 الفيروز آبادي، القاموس المحيط، الطبعة: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٠هـ ص ٨١٥١

3 أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، الطبعة: الباى الحلبى، القاهرة ١٨٣١هـ، ص ٥٣

بعده تعريفات: فقيل هو التصديق، وقيل هو الثقة، وقيل هو الطمأنينة، وقيل هو الإقرار.^٤

١. مذهب السلف

وقد رُوِيَ عن جماعة من كبار أئمة السلف، منهم الأئمة الثلاثة (مالك بن أنس^٥ ومحمد بن إدريس الشافعي^٦ وأحمد بن حنبل^٧) والأوزاعي^٨ وإسحاق بن راهويه^٩، وسائر أهل الحديث إلى أن الإيمان تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان^{١٠}. وذهب إمام المحدثين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري^{١١} في صحيحه في حقيقة الإيمان بقوله: وهو قول وفعل، ويزيد وينقص ثم سرد أدلته على ذلك من الكتاب والسنة^{١٢}.

وقد تنوعت ألفاظ وعبارات السلف لحقيقة الإيمان، منهم من قال إنه قول وعمل ونية، أو إنه قول وعمل واعتقاد، وغير ذلك. لكن الخلاف الواقع بينهم إنما هو خلاف اللفظ لا الحقيقة ولا التضاد، إذ كل تلك العبارات ترجع إلى معنى واحد، لأنها جميعها تدل على حقيقة الإيمان وماهيتها الظاهرة والباطنة^{١٣}. وفصل

-
- 4 عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، الطبعة: دار كنوز اشبيليا، المدينة المنورة: ٧٢٤١ هـ، ص ٣٣.
 - 5 هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر المدني، ت: ٩٧١ هـ.
 - 6 هو أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي، ثم المطليبي، الشافعي، المكي، ت: ٤٠٢ هـ.
 - 7 هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ت: ١٤٢ هـ.
 - 8 هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، ت: ٧٥١ هـ.
 - 9 هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المعروف بإسحاق بن راهويه، ت: ٨٣٢ هـ.
 - 10 علي بن علي بن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، الطبعة: دار الرسالة العالمية: ٨٣٤١ هـ، ج ٢ ص ٥٠٥.
 - 11 هو أبو عبد الله البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردزبه، ت: ٦٥٢ هـ.
 - 12 محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، الطبعة: دار التأصيل: ٣٣٤١ هـ: ج ١ ص ٣٩١.
 - 13 عبد العزيز بن مرزوق الطريفي، انخراسانية في شرح عقيدة الرازيين أصل السنة

شيخُ الإسلام ابنُ تيمية^{١٤} في معرض بيانهِ لعقيدة السلف بقوله عن حقيقة الإيمان: ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح^{١٥}. فهذه خمسة أمور اشتمل عليها مسمى الإيمان عند السلف.

والإيمان عند السلف يزيد وينقص. فقد ترجم الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان وهو قول وفعل ويزيد وينقص. والشاهد من هذا قوله رحمه الله يزيد وينقص. ويقول ابن أبي زيد القيرواني^{١٦} أن الإيمان يزيد بزيادة الأعمال، وينقص بنقصها، فيكون فيها النقص وبها الزيادة^{١٧}. وقد حكى الإجماع عليها -زيادة الإيمان ونقصانه- الإمام الشافعي وأحمد وأبو عبيد^{١٨} والبعوي^{١٩} وابن عبد البر^{٢٠} وغيرهم، ولا يُعرف القول بعدم زيادة الإيمان ونقصانه فيهم^{٢١}. وبين الإمام الصابوني أن الزيادة تكون بالطاعة، والنقصان يكون بالمعصية، حيث قال: ومن مذهب أهل الحديث أن الإيمان قول وعمل ومعرفة، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، إلى أن قال: فمن كانت طاعاته وحسناته أكثر، فإنه أكل إيماناً من كان قليل الطاعة كثير المعصية

واعتماد الدين، الطبعة: مكتبة دار المنهاج، الرياض: ٧٣٤١ هـ، ص ٩٦
14 هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني،

ت: ٧٢٨ هـ

15 أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، العقيدة الواسطية، الطبعة: أضواء السلف، الرياض: ٠٢٤١ هـ، ص ٣١١

16 هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي، ت: ٦٨٣

17 أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الطبعة: دار الفضيلة، ص ١٢

18 هو أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله، ت: ٤٢٢ هـ

19 هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البعوي، ت: ٦١٥ هـ

20 هو ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، ت: ٣٦٤ هـ

21 عبد العزيز بن مرزوق الطريفي، الخراسانية في شرح عقيدة الرازيين أصل السنة واعتماد الدين، ص ٧٢١

والغفلة والإضاعة^{٢٢}.

وأهل الإسلام متفاضلون في الإيمان، بعضهم أكملُ إيماناً من بعض. منهم السابق بالخيرات، ومنهم المقتصد، ومنهم الظالم لنفسه^{٢٣}. منهم المحسن، ومنهم المؤمن، ومنهم المسلم. ليسوا في الدين سواءً في مرتبة واحدة، بل فضل الله بعضهم على بعض ورفع بعضهم فوق بعضٍ درجاتٍ^{٢٤}. خلاصة الكلام، أن حقيقة الإيمان عند السلف تتضمن أربعة أمور، وهي:

١. الإيمان قول وعمل (قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح)

٢. يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية^{٢٥}

٣. أن للإيمان عندهم شعباً ويتبعض وليس شيئاً واحداً

٤. يرون تفاضل أهل الإيمان.

٢. مذهب المرجئة في الإيمان

غلاة المرجئة طائفتان: الأولى: جهنم بن صفوان السمرقندي وإليه يُنسب مذهب الجهمية، والأخرى: محمد بن كرام السجستاني وإليه ينسب مذهب الكرامية^{٢٦}. واتفقت كلا الطائفتين في إخراج عمل الجوارح عن مسمى الإيمان. وبالتالي لا يوصف الإيمان بالزيادة والنقصان، إذ التصديق عندهم واحد لا يختلف أهله فيه. ثم اختلفا في أمرين: هل الإيمان هو التصديق بالقلب فقط أو هو قول اللسان فقط.

22 أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، الطبعة: دار المنهاج، ٣٢٤١هـ، ص ٨٧-٩٧

23 سورة فاطر: ٢٣

24 عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه،

ص ١٥٠

25 انظر بيان أوجه الزيادة والنقصان بالتفصيل: أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، مجموع فتاوى، الطبعة: مجمع الملك فهد: ج ٧ ص ٢٣٢-٧٣٢، و٢٦٥-٤٨٥، و٢٧٦

26 أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، الفصل في الملل والأهواء والنحل، الطبعة: مكتبة الخانجي، القاهرة: ج ٤٠ ص ٤٥١

فذهبت الجهمية بأن الإيمان عقد بالقلب وإن أعلن الكفر... ومات على ذلك فهو مؤمن كامل الإيمان عند الله^{٢٧}. ولا عبرة عندهم بالإقرار باللسان ولا بالأعمال أيضا، لأنها ليست جزءا من حقيقة الإيمان^{٢٨}. وعليه فقد جعل جهم الإيمان مجرد تصديق في القلب يتساوى فيه العباد، وأنه إما أن يعدم وإما أن يوجد لا يتبعض وأنه يمكن وجود الإيمان تاما في القلب مع وجود التكلم بالكفر^{٢٩}. وهذا التصديق عند جهم هو المعرفة^{٣٠}، فقال إن الإيمان مجرد معرفة الله، ومراده بها معرفة الله بما يلزم ذلك من معرفة ملائكته وكتبه ورسله^{٣١}. فالإيمان عند جهم مجرد معرفة القلب وعلمه، ولم يجعل أعمال القلوب من الإيمان^{٣٢}.

وذهبت الكرامية بأن الإيمان قول باللسان وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن عند الله عز وجل ولي له عز وجل من أهل الجنة^{٣٣}. فجعلوا الإيمان: قول اللسان وإن

27 أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج ٤٠، ص ٤٥١،

28 غالب بن علي عواجي، فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، الطبعة: المكتبة العصرية الذهبية، جدة: ج ٣ ص ٦٧٠١

29 أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، مجموع فتاوى، ج ٧ ص ٢٨٥

30 أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، التسعينية، الطبعة: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض: ج ٢ ص ٥٦٠

31 أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، الرد على المنطقيين، الطبعة: دار الكتب العلمية ١٢١٤هـ، ص ١٢١

32 أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، كتاب الإيمان، الطبعة: المكتب الإسلامي، دمشق، ص ٧٥١

33 أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج ٤٠، ص ٤٥١، التعليق: أن ما ذكره ابن حزم من قول الكرامية عن الإيمان أنه قول اللسان وإن اعتقد الكفر فهو مؤمن عند الله عز وجل ولي له عز وجل من أهل الجنة، ففيه نظر. لأن ما أورده عنهم فإنه ليس قولاً لهم، بل لازم القول. ولازم القول ليس بالقول كما هو معلوم عند أهل الأصول والكلام. وذلك أن الكرامية وإن قالوا بأن المناقش مؤمن في الدنيا، لكنه خالد في النار، فنازعوا في الاسم دون الحكم. ومقصود الباحث من إيراد كلام ابن حزم هنا عن الكرامية، لأن كلامه عنهم متداول بين الناس وشاع، مع أن ذلك ليس قولاً لهم، وحتى لا ينسب بعد قولاً لم

كان مع عدم تصديق القلب. فيجعلون المنافق مؤمناً، لكنه يخلد في النار^{٣٤}. وذلك لأن الكرامية لا تنكر وجوب المعرفة والتصديق، ولكن تقول لا يدخل في اسم الإيمان، حذراً من تبعه وتعدده، لأنهم رأوا أنه لا يمكن أن يذهب بعضه ويبقى بعضه، بل ذلك يقتضي أن يجتمع في القلب إيمان وكفر، واعتقدوا الإجماع على نفي ذلك^{٣٥}. وعليه، فالتصديق عندهم واجب لكنه لا يدخل في الإيمان. وهذا القول هو آخر ما أحدث من الأقوال في الإيمان^{٣٦}. خلاصة الكلام، أن للإيمان عند الجهمية والكرامية قدراً مشتركاً، حيث اتفقت عليه كلا الطائفتين وهو:

٠١ إخراج عمل الجوارح عن مسمى الإيمان وحقيقته

٠٢ إخراج عمل القلب من الإيمان

٠٣ أن الإيمان شيء واحد، لا يتبعض، ولا يتفاضل أهله، وعليه فالناس فيه سواء صالحهم وطالحهم.

ثم اختلفوا في أمرين:

٠١ رأت الجهمية أن قول اللسان ليس من الإيمان، بخلاف الكرامية القائلة بأنه من

الإيمان حيث لا يُعدُّ أحدٌ مؤمناً إلا بإتيانه

٠٢ رأت الجهمية أن الإيمان تصديق بالقلب، فمن أتى به كان مؤمناً كامل الإيمان،

فالكفر عندهم لا يكون إلا بزوال التصديق من القلب. فأما الكرامية، مع قولهم بعدم دخول تصديق القلب من الإيمان، غير أنهم قرروا بوجوبه، ولذلك إن المنافق عندهم مؤمن في الدنيا لأنه أتى بالقول، لكنه خالد مُخَلَّد في النار بتكذيبه بقلبه.

يقوله الكرامية. وقد نبه على هذا الأمر ابن تيمية في مجموع فتاوى ج ٧ ص ٥٧٤-٦٧٤

34 أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، التدمرية، الطبعة: مكتبة دار المنهاج، الرياض: ص ٣٩١

35 أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، مجموع فتاوى، الطبعة: مجمع الملك فهد: ج ٧ ص ٤٩٣

36 أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، درء تعارض العقل والنقل، الطبعة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: ١١٤١ ج ٦ ص ٠٧٢

٣. الإيمان عند الوعيدية^{٣٧} (المعتزلة والخوارج)

إنما سميت الخوارج والمعتزلة ووعيدية لاتفاقهما في باب الوعيد والحكم على صاحب الكبيرة، وإن اختلفا في الأسماء (يعني في الدنيا، وأما في الآخرة فلهما خلاف لكنه في اللفظ فقط). لكن ليس موضع بحثنا هنا عن باب الأسماء والأحكام، بل عن باب حقيقة الإيمان عند كلا الطائفتين، إذ يُعتبر هو من الأصل حيث بنت عليه الخوارج والمعتزلة مذهبهم في الأسماء والأحكام، فالعلاقة بينهما إنما هي علاقة المقدمة ثم النتيجة.

وقد حكى أبو محمد ابن حزم الأندلسي^{٣٨} عن المعتزلة قولهم: إن الإيمان هو المعرفة بالقلب بالدين، والإقرار به باللسان، والعمل بالجوارح، وإن كل طاعة وعمل خير فرضا كان أو نافلة فهي إيمان^{٣٩}. وحكى ابن تيمية قولهم أن الإيمان جماع الطاعات^{٤٠}. وذكر أبو الحسن الأشعري عنهم أقوالهم ستة^{٤١}، لكن الخلاف في تعدد آرائهم إنما يرجع إلى اللفظ لا إلى الحقيقة. وأجمعت المعتزلة على أن الإيمان قول ومعرفة وعمل^{٤٢}.

فهذا ما عليه المعتزلة في تعريفهم حقيقة الإيمان. وأما في زيادة الإيمان

37 الوعيدية؛ هم القائلون بأن الله يجب عليه عقلا أن يعذب العاصي؛ كما يجب عليه أن يثيب المطيع، فمن مات على كبيرة ولم يتب منها لا يجوز عندهم أن يغفر الله له. انظر: محمد بن خليل حسن هراس، شرح العقيدة الواسطية، الطبعة: دار الهجرة، ٩٥١٤هـ، ص ٩٨١

38 هو ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري القرطبي، ت: ٦٥٤ هـ

39 أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج ٣٠، ص ٨٨١

40 أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، كتاب الإيمان: ص ٧٨٠

41 أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الطبعة: المكتبة العصرية: ج ١ ص ٩٢٣-١٣٣

42 أحمد بن يحيى بن المرتضى، طبقات المعتزلة، الطبعة: دار المنتظر، بيروت: ٩٠٤١هـ: ص ٨

ونقصانه، لهم في ذلك تفصيل. فهذا إمام المعتزلة بلا منازعة، القاضي عبد الجبار^{٤٣} بعد سوقه آية الأنفال^{٤٤}، قال: إن هذه الآية تدل على أن الإيمان يزيد وينقص على ما نقوله، لأنه إذا كان عبارة عن هذه الأمور التي يختلف التعبد فيها على المكلفين، فيكون اللازم لبعضهم أكثر مما يلزم الغير، فتجب صحة الزيادة والنقصان، وإنما يمتنع ذلك لو كان الإيمان خصلة واحدة هو القول باللسان أو اعتقادات مخصوصة بالقلب^{٤٥}. ويقول أيضا: فإن قيل: أفتقولون في الإيمان أنه يزيد وينقص؟ قيل له: نعم، لأن الإيمان كل واجب يلزم المكلف القيام به، والواجب على بعض المكلفين أكثر من الواجب على غيره، فهو يزيد وينقص من هذا الوجه... إلى أن قال: فبطل قول المرجئة في أن الإيمان قول فقط، أو قول واعتقاد، وأنه لا يزيد ولا ينقص، وعلى هذا المذهب يصح تفاضل العباد في الإيمان، فيكون إيمان الرسول عليه السلام أعظم من إيمان غيره على قولنا، وعلى قولهم لا يصح^{٤٦}.

لكنَّ ثمَّ المسائلَ اللازمَ التنبيهُ عليها ولا يسع لأحد تركها فيما تضمنته حقيقة زيادة الإيمان ونقصانه عند المعتزلة، لأن عدم الضبط لهذه المسألة سيؤدي إلى الخلل في النتيجة وهي إن مذهبهم فيها -زيادة الإيمان ونقصانه- هو بعينها مذهب السلف. وتوضح هذه المسألة بأمور كالتالي:

١. أن زيادة الإيمان ونقصانه هي من ناحية التكاليف، فالزيادة والنقصان عندهم أمر نسبي بين المكلفين. وذلك من قول القاضي عبد الجبار كما قد سبق أن ذكرناه قبل قليل عن وجه زيادة الإيمان ونقصانه. فدونكم مثلا ليتضح المقال:

43 هو القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، ت: ٥١٤هـ. قال عنه الذهبي: العلامة، المتكلم، شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف، من كبار فقهاء الشافعية.

44 الأنفال: ٣

45 عبد الجبار بن أحمد، متشابه القرآن، الطبعة: دار النصر للطباعة، القاهرة: ج ١ ص ٢١٣-٣١٣

46 عبد الجبار بن أحمد، المختصر في أصول الدين، ضمن مجموع رسائل العدل والتوحيد، الطبعة: دار مؤسسة الهلال، القاهرة: ١٧٩١م ج ١ ص ٧٤٢

أحمد غني مكلف بالزكاة وعمر فقير غير مكلف بها، فأحمد أكثر إيماناً من عمر لأنه مكلف بأمر زائد وهو الزكاة التي لم يكلف بها عمر لفقره، وهلمَّ جراً في بقية الأعمال كاللحج والصوم وغيرها.

٢. باعتبارهم أن زيادة الإيمان ونقصانه من ناحية التكليف، فبالتالي لا يوصف الشخص الواحد بزيادة إيمانه بالطاعة أو بنقصانه بالمعصية. لما؟ لأن المعصية (الكبيرة) لا اعتبار لها عندهم في زيادة الإيمان ونقصانه، إذ هي أمر يُخرج من الإيمان بالكلية. (يتضح هذا عند الكلام في باب الأسماء والأحكام).

٣. التفاضل بين كل أهل الإيمان في ناحية التكليف فقط.^{٤٧}
وهذا بيان مختصر حول هذه المسألة، وإذا دققنا النظر فيها، تبين لنا الفرق في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه بين المعتزلة والسلف، فشتان ما بين هذا وذاك. أما الخوارج، فذهبوا عنهم في مسمى الإيمان وحقيقته يوافق ما عليه السلف والمعتزلة من حيث أنه شامل على المعرفة بالقلب بالدين، والإقرار به باللسان، وأن العمل بالجوارح من الإيمان.^{٤٨}

وقالت الخوارج والمعتزلة: إن الأعمال من الإيمان، فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان، وإذا زال بعضه زال جميعه، لأن الإيمان لا يتبعض، ولا يكون في العهد إيمان ونفاق.^{٤٩} خلاصة الكلام، إن مسمى الإيمان وحقيقته عند المعتزلة والخوارج تتضمن ثلاثة أمور:

١. أنه هو المعرفة بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح

47 انتهى بتصريف من الباحث، وانظر تفصيل المسألة: أحمد بن عطية الغامدي، الإيمان بين السلف والمتكلمين، الطبعة: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٣٢٤١هـ،

ص ٢٣١-٩٢١

48 أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج ٣٠،

ص ٨٨١

49 أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، الفرقان بين الحق والباطل، الطبعة: دار القلم،

بيروت: ص ٦٤

٢. أنه شيء واحد لا يتبعض، إذا زال بعضه زال جميعه
٣. وعليه، فلا يوصف بالزيادة والنقصان. أما المعتزلة، فالزيادة والنقصان من جهة التكليف، وتفاضل أهل الإيمان من جهة التكليف فقط.

المبحث الثالث

في هذا المبحث، نود أن نناقش أقوال كل طائفة في مسمى الإيمان وحقيقته، وقسمت المبحث إلى باين حيث تناولت كل طائفة القول فيما:
الأول: مسمى الإيمان وحقيقته، واندرج تحته فصلان:
الفصل الأول: هل الإيمان شامل في القلب واللسان والجوارح أو لا
الفصل الثاني: هل الإيمان شيء واحد أو هو يتبعض
الثاني: زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهله.

الباب الأول: مسمى الإيمان وحقيقته

الفصل الأول: هل الإيمان شامل في القلب واللسان والجوارح أو لا
وسبق أن ذكرنا رأي الجهمية في هذه المسألة، وهو قول شاذ غاية الشذوذ في الإيمان. فعرفة القلب المجردة عن عمله ممتنعة أن تكون أصلاً للإيمان، بل لا بد -في القلب- من أن اقترن مع المعرفة بالقلب العمل به، مثل اليقين والخوف والخشية والانقياد لله وغيرها. والمعرفة ضدها الجهل، لذلك لم يكن كافراً عند جهم من لم يكن جاهلاً. ولازم مذهب جهم هذا عظيم البطلان، وهو إيمان إبليس وفرعون. لأنه قد أدرك المسلمون أن إبليس لعنة الله عليه قد عرف الله معرفةً وأقر بأن الله هو الرب كما في صورة الحجر إذ قال رب بما أغويتني^{٥٠}، ومع ذلك لم تجعله معرفته بالله مؤمناً، بل كان كافراً خالداً مخلداً في النار. وفرعون، عرف الله ولم يكن مؤمناً

بل كافرا باتفاق أهل القبلة^{٥١}.

وأما الكرامية، ففي التناقض، كيف يقال للمنافق بأنه مؤمن في الدنيا ثم خالد في النار. فأسس البلايا عندهم هو مسألة التصديق بالقلب. لو قالوا بأن التصديق من الإيمان، لكان للإيمان تبعض. وإن قالوا إنه ليس من الإيمان ولا يضر التصديق الإيمان، فلازم للمنافق دخول الجنة، لكنه ممتنع. فتحيروا، وصارت نهاية أمرهم القول بوجوب التصديق -فرارا من دخول المنافق الجنة- لكن التصديق ليس من الإيمان -فرارا من تبعضه-. أما مسألة تسمية المنافق مؤمنا، فإنهم ما فرقوا بين حكم الأصل وبين الحكم في الظاهر فغلطوا. فأصل المنافق كافر، وقد قرر الشرع بدليل قطعي أنه كافر خالد مخلد في النار بل في الدرك الأسفل منها. لكن الظاهر، قد يخفى على الناس حقيقة ما في قلبه، فحكم عليه بالإسلام فيحرم دمه وعرضه وماله إلا إذا تعدى حكم بما استحق له، كمثل إذا سب الله أو الرسول وما إلى ذلك من نواقض الإيمان أو ما هو دونها. ولذلك تناقضوا في حكم المنافق، إذ قالوا إن المنافق في الدنيا مؤمن لكنه في الآخرة كافر.

وأما قولهم بوجوب تصديق القلب من غير دخوله في الإيمان، فهو قول شاذ. فيقال لهم هل يعذب الله عبدا بتركه واجبا ليس من أصل الإيمان بخلوده في النار، وقد قال الرسول بأن الله يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان^{٥٢}، وقد قرروا إتيان المنافق بالقول باللسان حيث به مؤمن، فهل دخل المنافق النار بإيمانه. وبهذا، فقد وافقت الكرامية الخوارج قولهم بدخول تارك الواجبات النار خالدًا مخلدًا فيها.

أما بقية الطوائف، فقد أحسنوا في هذا واتفقوا، وأن تقريرهم في هذا الصدد شامل. لأن الرسول قد قال في حديث لما رواه مسلم في صحيحه عن أبي

51 سورة الإسراء: ٢٠١، وسورة النمل: ٤١

52 محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، باب تفاضل أهل الإيمان بالأعمال: ج ١ ص ٣٠٢

هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الإيمان بضع وسبعون- أو: بضع وستون- شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"⁵³. فجعل الرسول صلى الله عليه وسلم قولَ اللسان إيماناً وهو قول لا إله إلا الله، وعملَ الجوارح إيماناً وهو إماطة الأذى، وعملَ القلب إيماناً وهو الحياء.

الفصل الثاني: هل الإيمان شيء واحد أو هو يتبع بعض

اعتقدت كل طائفة أن الإيمان شيء واحد لا يتبع بعض إلا السلف، فإنهم قالوا بتبع بعض الإيمان وأنه ليس شيئاً واحداً. أما المرجئة قالوا بعدم تبعه ابتداءً من قولهم عن الإيمان الذي هو التصديق أو المعرفة بالقلب أو القول باللسان. فالتصديق شيء واحد لا يتبع بعض، ومثله القول باللسان شيء واحد لا يتبع بعض. أما المعتزلة والخوارج مع اتفاقهما بالسلف بتركب الإيمان من القلب واللسان والجوارح، إلا أنهم قالوا إنها شيء واحد، إذا زال بعضه زال جُلّه فهو كالعشرة إذا نُقص منها واحد، لا ينطبق عليها اسم العشرة.

أما مذهب الجهمية والكرامية فظاهر بطلانه من أصله. وأما قول الوعيدية بعدم تبع بعض الإيمان، بعد اتفاقهم بتركب الإيمان من تصديق وقول وعمل، فيجاب عن هذا بوجهين:

أولاً: إن المركب إذا نقص منه شيء، لم يكن مثل ما قبل نقصه، وهذا صحيح. لكن قد يكون النقص فيه يمنع من صحة إطلاق الاسم عليه بالكلية. وقد يكون النقص فيه يمنع كماله، مع ثبوت ذلك الاسم عليه ولا يُرفع بالكلية. لذلك،

53 مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، 53: الطبعة: دار الفيحاء، وبهذا الحديث أيضاً استدل السلف على تبع بعض الإيمان وأن له شعباً، انظر: عبد الرحمن بن ناصر البراك، توضيح مقاصد العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، الطبعة دار التدمرية: ص 402

وقوع النقص في المركب لا يلزم منه رفع اسمه بالكلية مطلقاً. ثانياً: أنه لا يلزم من ارتكاب شخص ذنباً ما، إخراجه من دائرة الإيمان كلياً. فقد ارتكب شخص ذنباً، ومع ذلك لم يزل مؤمناً لا كافراً. نعم، قد عمل شخص عملاً هو به كافراً، لكن مآل ذلك إنما يرجع إلى ارتكاب ما يمنع إطلاق الاسم عليه بالكلية وهو أصل الإيمان مثل الشرك الأكبر، والشك في وجود الله، وسب الله ورسوله، وإنكار أركان الإيمان والإسلام بحوداء، وغير ذلك من الأقوال والأعمال المستلزمة للكفر. أما بقية الذنوب، قد يفعل شخص ولم يُخرجه ذلك من اسم الإيمان. ألم ترى قول الله تعالى: وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوها بينهما^{٥٤}... الخ. والشاهد منها إن الله سماهم مؤمنين مع ارتكابهم ذنباً وهو القتل. الشاهد هو ثبوت الاسم عليه مع النقص في المركب، أي ثبوت اسم الإيمان عليه مع النقص في كماله.

ولذلك إن الإيمان يتألف أيضاً من حيث أصله وكماله إلى أصل الإيمان وكال الإيمان. إذا عمل أحد عملاً بما يزيل أصل الإيمان فهو به خارج منه، وإذا عمل أحد عملاً وبه يزيل كمال الإيمان، لم يخرج به من دائرة الإيمان. ولا يمتنع أن يجتمع في شخص واحد إيمان وفسق، فالقاذف مثلاً فاسقٌ بقذفه لكنه لم يزل مؤمناً بأصل إيمانه، فاسقاً بكبيرته، بدليل إقامة الحد عليه ثمانين جلدة ولم يكفر، وأما المفارقُ لدينه فحده القتل لأنه كافر خرج من الإيمان^{٥٥}. (بيان هذه المسألة وتفصيلها بوضوح عند الكلام في باب الأسماء والأحكام).

الباب الثاني: زيادة الإيمان وتقصانه وتفاضل أهله

اتفقت المرجئة والخوارج على أن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان،

54 سورة الحجرات: ٩

55 ولابن تيمية في هذه المسألة جواب تفصيلي حيث أفاد فيه وأجاد، انظر: أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، مجموع فتاوى، الطبعة: مجمع الملك فهد: ج ٧ ص ٤١٥-٥٢٥

بخلاف السلف والمعتزلة حيث رأوا زيادته ونقصانه، والخلاف بينهما خلاف حقيقي لا لفظي وإن اتفق اللفظ. ولذلك، الاشتراك والاتفاق في المسمى لا يلزم منه الاشتراك والاتفاق في الحقيقة.

أما السلف فذهبوا إلى القول بالزيادة والنقصان في الإيمان، وذلك يشمل ما في القلب واللسان والعمل بالجوارح، فلا يمتنع الوصف في شخص واحد بهما. فقد يزداد أو ينقص الخوف من الله تعالى أو توكله أو ظنه أو ذكره الله أو العبادة له وما إلى ذلك. وتفصيل قولهم في هذا جامع ومانع، مكتوب عندهم في كتبهم. وأما المعتزلة، فوجه قبول زيادته يقع في التكليف، فهو أمر نسبي بين كل عبد، وحاصل كلامهم أن الشخص الواحد لا يوصف بالزيادة والنقصان، وبالتالي لا يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه في الحقيقة، باعتبار قبولهما في الشخص الواحد. ونسوا قوله تعالى وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً^{٥٦}، حيث تتناول هذه التلاوة الزيادة في القلب بزيادة اليقين بالله والخشية له والخشوع والتوكل وغيرها واللسان والجوارح بالصلاة والإنفاق في سبيله وغيرها. وما قبل الزيادة فهو قابل أيضاً للنقصان.

وتفاضل أهل الإيمان ممنوع عند المرجئة، لأن التصديق والقول باللسان واحد لا يختلف اثنان، فعندهم إيمان جبريل والرسل كإيمان الفاسق والفاجر. وهذا القول معلوم بطلانه بالضرورة. والمعتزلة، فالعمل بالجوارح فيه تفاضل لكن من جهة التكليف بين شخص وآخر، وهو صحيح من وجه. لأن التفاضل يكون بين أهل الإيمان من وجهين، من جهة تفاضل التكليف ومن جهة تفاضل أهل الإيمان في الإيمان. أما الخوارج، فقد تابعت مسيري في البحث عن قولهم فيه ولم أجده. لكن الأمر فيه احتمال، وهو تفاضل أهل الإيمان فيه. وذلك باعتبارهم أن أعمال الجوارح من الإيمان، فيتفاضل أهلها في الإيمان.

أما مذهب السلف إن الإيمان هو القول بالقلب واللسان، والعمل بالقلب

واللسان والجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. وهو ليس شيئاً واحداً بل يتجزأ أو يتبعض. فالإيمان يكون بالإتيان بالمقامات الخمسة المشتملة عليها مسمى الإيمان أصلاً وكلاً. والكفر قد يكون بالقول بالقلب أو اللسان، أو العمل بالقلب أو اللسان أو الجوارح. وأهل الإيمان يتفاضل بما فضل الله به من الإيمان بعضهم من بعض. فإن كان التفاضل يقع بين الأنبياء، فما الظن بينهم وبين سائر المسلمين فضلاً عن جفارهم، وهذا يدركه العقلاء بداهة والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع: نتيجة البحث وخاتمة

فالنتيجة لهذا البحث في قضية الإيمان بين الطوائف الأربعة، أن مذهب السلف فيها أرحح، لشموليته وموافقته لصحيح المنقول وصرح المعقول.. فبهذا انتهينا من البحث، ونسأل الله أن يهدينا ويوفقنا لما يحبه ويرضاه، ويجعلنا من الصابرين الشاكرين الذاكرين لله كثيراً، كما نسأله أن يُنجينا من أوساخ وأدناس الرياء والعجب والسمعة وكل داء القلب. وعسى الله أن يجمعنا في فردوس الأعلى، اللهم آمين

قائمة المصادر والمراجع

- البدري، عبد الرزاق بن عبد المحسن، زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه،
الطبعة: دار كنوز اشبيليا، المدينة المنورة: ١٤٢٧ هـ
- الحنفي، علي بن علي بن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية، الطبعة: دار الرسالة
العالمية: ١٤٣٨ هـ
- الطريفي، عبد العزيز بن مرزوق، الخراسانية في شرح عقيدة الرازيين أصل السنة
واعتقاد الدين، الطبعة: مكتبة دار المنهاج، الرياض: ١٤٣٧ هـ
- الحراني، أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، العقيدة الواسطية، الطبعة: أضواء السلف،
الرياض: ١٤٢٠ هـ
- _____، أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، مجموع فتاوى، الطبعة:
مجمع الملك فهد
- _____، أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، التسعينية، الطبعة: مكتبة
المعارف للنشر والتوزيع، الرياض
- _____، أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، درء تعارض العقل
والنقل، الطبعة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: ١٤١١ هـ
- _____، أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، كتاب الإيمان، الطبعة:
المكتب الإسلامي للطباعة والنشر
- _____، أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، الفرقان بين الحق
والباطل، الطبعة: دار القلم، بيروت
- _____، أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، الرد على المنطقيين،
الطبعة: دار الكتب العلمية ١٤٢٤ هـ
- _____، أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، التدمرية، الطبعة: مكتبة
دار المنهاج، الرياض

الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، الطبعة:
مكتبة الخانجي، القاهرة
عواجي، غالب بن علي، فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام
منها، الطبعة: المكتبة العصرية الذهبية، جدة
الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين،
الطبعة: المكتبة العصرية
بن المرتضى، أحمد بن يحيى، طبقات المعتزلة، الطبعة: دار المنتظر، بيروت: ١٤٠٩ هـ
بن أحمد، عبد الجبار، متشابه القرآن، الطبعة: دار النصر للطباعة، القاهرة

_____، المختصر في أصول الدين، ضمن مجموع رسائل العدل
والتوحيد، الطبعة: دار مؤسسة الهلال، القاهرة: ١٩٧١ م
البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله
صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، الطبعة: دار التأصيل: ١٤٣٣ هـ
النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل
العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وري، الطبعة:
دار الفيحاء
البراك، عبد الرحمن بن ناصر، توضيح مقاصد العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن
تيمية، الطبعة دار التدمرية
الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة ت: عبد السلام محمد هارون،
الطبعة: دار القومية العربية، القاهرة ١٣٨٤ هـ، ج ١٥
آبادي، الفيروز، القاموس المحيط، الطبعة: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧ هـ
الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن،
الطبعة: الباي الحلبي، القاهرة ١٣٨١ هـ
الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، الطبعة: مؤسسة الرسالة

١٤٠٥ هـ

الغامدي، أحمد بن عطية، الإيمان بين السلف والمتكلمين، الطبعة: مكتبة العلوم
والحكم، المدينة المنورة، ١٤٢٣ هـ،

هراس، محمد بن خليل حسن، شرح العقيدة الواسطية، الطبعة: دار الهجرة،

٥١٤١ هـ القيرواني، أبو محمد عبد الله بن ابن أبي زيد، رسالة

ابن أبي زيد القيرواني، الطبعة: دار الفضيلة